الأمم المتحدة

A/RES/76/197

الجمعية العامة

Distr.: General
10 January 2022

الدورة السادسة والسبعون

البند 18 (ز) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة

قرار اتخذته الجمعية العامة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/76/531/Add.7، الفقرة 7)]

197/76 - تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامِها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفَّذ من تلك الأهداف،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكّل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتُكمِّلها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وإذ تعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخَذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تشير إلى قرارها 199/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، وإذ تقر بالأثر المتعدد الأبعاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما على البشر والصحة ونظم الحماية الاجتماعية، وإذ تلاحظ بقلق توقع أن تنخفض التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 35 في المائة في عام 2020، لتصل إلى مبلغ 1 تريليون دولار، وأن البلدان النامية تتحمل عبء هذا الانخفاض في الاستثمار، حيث انخفض عدد المشاريع المعلنة حديثا للاستثمار في مجالات جديدة بنسبة 42 في المائة وانخفضت صفقات تمويل الاستثمار في المشاريع الدولية بنسبة 14 في المائة، وأن هذا الانخفاض في تدفقات الاستثمار العالمية قد مسَّ بجميع القطاعات، بما في ذلك البنى التحتية والمجالات الأخرى ذات الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، وأنه فاقم الانخفاض المسجل في القطاعات التي كانت ضعيفة أصلا، وأنه أدى إلى تباطؤ إحراز التقدم في استراتيجيات تشجيع الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة، مما يعرض للخطر تحقيق تعاف مستدام بعد الجائحة، وإذ تسلم بضرورة مواءمة الاستثمار مع خطة عام 2030 للمساعدة في ضمان التعافي المستدام من جائحة كوفيد-19، وإذ تشدد على ضرورة أن تعمل جميع البلدان معا على ضمان إنعاش التجارة والاستثمار وتفعيلهما بشكل كامل، وإيجاد بيئة تجارية واستثمارية حرة ونزيهة وغير تمييزية وشفافة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها، وإبقاء أسواقنا مفتوحة، وإذ تشدد على أن تدابير الطوارئ الرامية إلى التصدي لجائحة كوفيد-19، إذا ما اعتُبرت ضرورية، يجب أن تكون موجهة ومتناسبة وشفافة ومؤقتة، وألا تخلق حواجز لا داعي لها أمام التجارة والاستثمار أو تؤدي إلى تعطيل سلاسل الإمداد العالمية، وأن تكون متسقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وإذ تلاحظ أن الأزمة تؤكد حتمية إدماج التفكير الطويل الأجل والاستدامة في ممارسات الشركات والممارسات الاستثمارية، وإذ تشدد على أنه لا بد لجميع الجهات صاحبة المصلحة أن تعمل جنبا إلى جنب من أجل التصدي لأزمة كوفيد-19 والتعافي من آثارها، وأنه، في نفس الوقت، مع أن المكافحة العالمية للجائحة وتغير المناخ قد عجَّلا بتحقيق زخم في تمويل الاستدامة والاستثمار، حيث بلغت قيمة المنتجات الاستثمارية في القطاعات المعنية بالاستدامة، في أسواق رأس المال العالمية في عام 2020، ما قدره 3,2 تريليونات دولار، فإن الغالبية العظمى من هذه الأموال موطَّنة في البلدان المتقدمة وموجهة نحو الأصول في الأسواق المتقدمة النمو، مما يجعل فرص الاستثمار في البلدان النامية قليلة إلى حد كبير،

وإذ تشدد على أن النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده يتوقف على تهيئة بيئات مؤاتية على جميع المستويات،

وإذ تقر بأن تنشيط الشراكة العالمية سييسّر الانخراط في مسعى عالمي حثيث لدعم تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، تلتئم في إطاره الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة، وتحتشد في ظله كافة الموارد المتاحة،

وإذ تشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تعترف بأن تنفيذ التنمية المستدامة سيكون رهن المشاركة الفعالة للقطاعين العام والخاص والمنظمات الدولية الأخرى المعنية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف،

وإذ تلاحظ انعقاد المنتدى العالمي السابع للاستثمار في جنيف في الفترة من 18 إلى 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وإذ ترحب بالمعرض الثالث للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة الذي أقيم في نيويورك في 28 و 29 أيلول/سبتمبر 2021، وإذ تشير إلى قيام الأمين العام بإنشاء التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تحيط علما *بتقرير الاستثمار العالمي لعام 2021 وتقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021 وتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2021* والوثيقة الختامية الصادرة عن منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2021[(1)]،

وإذ تلاحظ ما تقوم به الأمم المتحدة من عمل في مجال الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك منتدى الاستثمار العالمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومعرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية،

وإذ تلاحظ أيضا جميع المبادرات المتخذة على الصُعد العالمي والإقليمي والمحلي بهدف التوسّع في حشد التمويل العام والخاص من أجل الاستثمار في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأبعادها الثلاثة وتعميق التعاون الدولي،

وإذ تلاحظ كذلك ما للاستثمار المؤثِّر في تمويل التنمية المستدامة من إمكانات على صعيد دعم السياسات والخطط والأولويات والاحتياجات الإنمائية الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيستلزم تحوّلا نحو آفاق الاستثمار الطويل الأجل، وإذ تشجع في هذا الصدد المستثمرين على اتخاذ تدابير تحفّز المزيد من الاستثمارات الطويلة الأجل، وإذ تسلّم أيضا بأن التمويل الدولي للتنمية، العام والخاص، يمكن إذا ما كمَّلته آليات تمويل مبتكرة أخرى، منها التمويل المختلط، أن يلعب دورا هاما في توسيع جهودنا الجماعية المبذولة من أجل تغطية الاحتياجات التمويلية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تسلم أيضا بأن مباشرة الأعمال الحرة يمكن أن تساعد في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإذ تشدد على أهمية تطوير أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، وإذ تؤكد ضرورة تعزيز فرص وآليات التمويل المستدام والمبتكر لإطلاق العنان لتدفقات جديدة من رؤوس الأموال نحو الاستثمار المستدام

(1) انظر E/FFDF/2021/3.

والنهوض بنماذج النشاط التجاري المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة،

وإذ تشدد على ضرورة دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية بوسائل منها إنشاء نظم عالمية متسقة ومتعاضدة في الميادين التجاري والنقدي والمالي وتعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية وتحسينها، وإذ تؤكد في هذا الصدد أن آفاق تحقُّق زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي تعطلها مجموعةٌ من عوامل الخطر،

وإذ تشدد أيضا على أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ليس بالأمر المستطاع دون توافر الاستثمار الخاص والعام، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي الطويل الأجل، وهو الاستثمار الذي يمكن حشده عندما تتوافر بيئة مؤاتية على جميع المستويات،

وإذ تدرك أهمية الاستدامة على مستوى الشركات، بما يشمل الإبلاغ على النحو المناسب عن الآثار البيئية والاجتماعية والإدارية، للمساعدة في ضمان الشفافية والمساءلة وتلافي الممارسات التي تحبط الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد مجددا الالتزام بإحداث زيادة كبيرة في الاستثمارات لسدِّ الفجوة بين الجنسين وتعزيز دعم المؤسسات في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الاستثمارات التي لها أهمية حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا تزال تعاني من نقص التمويل، وإذ تدرك أنه سيلزم المزيد من الاستثمار والتمويل من القطاعين العام والخاص على الصعيدين الوطني والدولي لتلبية الاحتياجات الاستثمارية الضخمة، المرتبطة بالثغرات، من أجل تحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك الاستثمار في إنشاء بنى تحتية عالية الجودة موثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود من أجل دعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على سبل الوصول العادل للجميع وبتكلفة معقولة،

وإذ تسلم بأهمية التمويل العام الدولي، ومنه المساعدة الإنمائية الرسمية، بالنسبة إلى الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأسباب منها قدرته على تحفيز حشد موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة، حيث إنه يستطيع أن يدعم تحسين تحصيل الضرائب وأن يساعد في تعزيز بيئات محلية مؤاتية وفي توفير الخدمات العامة الأساسية،

وإذ تشدد على أن المساهمة التي دُعي القطاع الخاص إلى تقديمها في تمويل أهداف التنمية المستدامة ليست بديلا عن التمويل العام بل هي بالأحرى عنصر هام مكمِّل له،

وإذ تلاحظ بقلق أنه مع أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي ظلت في مسار ضعيف منذ عام 2015، فإن هذه التدفقات إلى البلدان النامية زادت بشكل طفيف في عام 2018 ومن المتوقع أن تنخفض إلى أدنى مستوياتها في عام 2021، وأنه من المتوقع أن تظل المناطق تستفيد بشكل متفاوت من الانتعاش في الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لا تتلقى أفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل إلا حصة ضئيلة أو لا تُذكر من الاستثمار الأجنبي المباشر،

وإذ تشدد على أن الشفافية والشمول في النظُم المالية والنقدية والتجارية الدولية ووجودَ مؤسسات قوية علي جميع المستويات وتصميمَ وتنفيذ سياسات، بما في ذلك أنظمة لأسواق رأس المال، حسب الاقتضاء، تشجّع تقديم الحوافز على طول سلسلة الاستثمار وتكون متسقةً مع مؤشرات الأداء والاستدامة الطويلة الأجل وتقلّل من التقلبات، هي عوامل لا غنى عنها لتشجيع الاستثمار وتحقيق نمو اقتصادي مطرد والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل في البلدان النامية، وإذ تشدّد في هذا الصدد على الحاجة إلى مزيد من الدعم الدولي وإلى مناخ استثماري يتسم بالتنافسية على جميع المستويات حتى يتسنى للبلدان النامية أن تحقق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تدرك أن الأنشطة التجارية والاستثمارات والأعمال الحرة والابتكارات التي يضطلع بها القطاع الخاص على الصعيدين الوطني والدولي على نحو مراعٍ للمسؤولية والمساءلة من المنظورين الاجتماعي والبيئي، بما في ذلك تكافؤ فرص الوصول المتاحة للنساء والشباب، هي محركات رئيسية للإنتاجية والنمو الاقتصادي الشامل للجميع ولإيجاد فرص العمل حتى لا يُترك أحد خلف الركب،

وإذ تلاحظ الدور الذي يقوم به مركز اسطنبول الدولي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعني بدور القطاع الخاص في التنمية، من خلال تفاعله مع القطاع الخاص لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الأسواق الشاملة للجميع وتنمية الأعمال التجارية على نحو مستدام،

وإذ تقر بأهمية الاستثمارات في القطاع التكنولوجي والاقتصاد الرقمي لتعزيز الاتصال الإلكتروني والشراكات الرقمية، وبأن تطوير التكنولوجيا ونقلها محركٌ قوي للتنمية المستدامة، وبأن هناك حاجة إلى تعزيز الروابط بين الشركات المتعددة الجنسيات والقطاعين العام والخاص المحليين، حسب الاقتضاء، لتيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها بشروط متفق عليها،

1 - ***تشدد*** على أن تعزيز الاستثمارات في القيمة المضافة وفي تجهيز الموارد الطبيعية والتنويع الإنتاجي يكفل تنمية أكثر شمولا واستدامة، وتشجّع في هذا الصدد تسريع الجهود الوطنية وتوطيد التعاون الدولي في المجالات التي تدعم السياسات والبرامج الرامية إلى زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص والاستثمارات المحلية والدولية لإحداث تغييرات هيكلية في اقتصادات البلدان النامية؛

2 - ***تشجع*** تعزيز فرص وآليات التمويل المستدام والمبتكر لإطلاق العنان لتدفقات جديدة من رؤوس الأموال نحو الاستثمار المستدام والنهوض بنماذج النشاط التجاري المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛

3 - ***تلاحظ مع القلق*** أن العديد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت لا تستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي من شأنه أن يساعدها على تنويع اقتصاداتها، رغم ما أدخلته من تحسينات على مناخها الاستثماري؛

4 - ***تلاحظ مع القلق أيضا*** الفجوة في فرص حصول المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على رأس المال، ولا سيما الأعمال التجارية التي تديرها النساء ومباشرو الأعمال الحرة من الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتعترف بأن الأسواق المالية يمكن أن تكون وسيلةً قوية للنمو الاقتصادي والتخفيف من وطأة الفقر، بما في ذلك عندما تدعم هذه الأسواق الأعمالَ التجارية التي تكون أنشطتها مؤثرةً في مجال التنمية المستدامة وعندما يكون الحصول على الائتمان شاملا للجميع في جميع قطاعات الاقتصاد؛

5 - ***تدرك*** أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يأتي بنتائج إيجابية غير مباشرة، مثل توفير الخبرة الفنية والتكنولوجيا، بسبل منها إقامة الروابط مع الموردين المحليين وتشجيع إدماج المنشآت المحلية، ولا سيما المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية، في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛

6 - ***تشدد*** على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تكون له آثار متفاوتة على أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد الحاجة إلى تعزيز تواؤم الاستثمار الأجنبي المباشر مع السياسات الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛

7 - ***تقر*** بضرورة وضع وتعزيز السياسات، وعند الاقتضاء، تحسين الأطُر التنظيمية من أجل المواءمة على نحو أفضل بين حوافز القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة، بما يشمل تقديم الحوافز للقطاع الخاص لكي يعتمد ممارسات مستدامة، ومن أجل تعزيز الاستثمارات الجيدة الطويلة الأجل؛

8 - ***تشجع*** الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى إدماج الاستدامة في النظام المالي ومن ثم إعادة توجيه تدفقات رؤوس الأموال نحو الاستثمارات المستدامة من المنظور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛

9 - ***تشجع*** الجهات الفاعلة المالية بجميع مستوياتها على العمل من أجل وضع ممارسات مالية شاملة للجميع وتمثيلية ومسؤولة، بما في ذلك ممارسات تتناول الشفافية والإفصاح والمعايير، حسب الاقتضاء؛

10 - ***ترحب*** بالتقدّم الذي أحرزه العديد من البلدان في مجال تعزيز البيئة المؤاتية للأعمال التجارية والاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص، ولكنها تلاحظ أن ثمة مجالا لمزيد من العمل، بما في ذلك عن طريق تكثيف الجهود لمكافحة الفساد، من أجل إيجاد مناخ للأعمال التجارية والاستثمار يتسم بالتنافسية ويكون قادراً على اجتذاب استثمارات القطاع الخاص ومشاركته دعماً للتنمية المستدامة؛

11 - ***تؤكد مجددا*** أن تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين في توزيع الموارد الاقتصادية يمكن أن يوفر للمرأة وسائل لتوليد الدخل وأنه يخلق آثارا مضاعِفة إيجابية دعماً لتحقيق نمو اقتصادي شامل للجميع وعادل ومستدام، وتكرر في هذا الصدد تأكيد الحاجة إلى إجراءات واستثمارات محددة الأهداف؛

12 - ***تقر*** بأهمية اشتراك القطاع الخاص مع المنظمات الوطنية والدولية والحكومية الدولية والدول الأعضاء ومع غيرها من الجهات المعنية، حسب الاقتضاء، فيما تبذله من جهود من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بطريقة فعالة وتشاورية تخضع للمساءلة؛

13 - ***تلاحظ*** أهمية اتباع الشركات ممارسات مستدامة، بما يشمل إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية في تقارير الشركات حسب الاقتضاء، على أن تُترك للبلدان حرية تحديد التوازن المناسب بين القواعد الطوعية والإلزامية، وتشجع الأعمال التجارية على اعتماد مبادئ الأعمال والاستثمارات المسؤولة؛

14 - ***تقر*** بأهمية إبلاغ الشركات عن الاستدامة فيما تقدمه من تقارير، وتشجع الشركات، ولا سيما الشركات المسجلة في البورصات والشركات الكبرى، على دمج المعلومات المتعلقة بالاستدامة وببذل العناية الواجبة في دورة الإبلاغ الخاصة بها، وتشجع دوائر الصناعة والحكومات المهتمة والجهات المعنية

صاحبة المصلحة على أن تقوم، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، باستحداث نماذج لأفضل الممارسات وتعزيز ما هو قائم منها، وتسهيل العمل على إدراج تقارير تتعلق بالاستدامة، مع مراعاة الخبرات المكتسبة من الأطر القائمة وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك بناء القدرات، وترحب في هذا السياق بتعاون الاتفاق العالمي للأمم المتحدة مع مبادرة مؤسسة الإبلاغ العالمي والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة؛

15 - ***تهيب*** بالدول الأعضاء أن تعمل على التخفيف من التوتر وغيره من عوامل الخطر وأن تهيئ بيئات مؤاتية لزيادة الاستثمار الطويل الأجل والمستدام تطبعها عدة سمات منها توافر سياسات للاستثمار منفتحة وشفافة وغير تمييزية؛

16 - ***تلاحظ مع القلق*** تزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة والآثار السلبية على صحتهم وسلامتهم وفرصهم لكسب العيش، وتشجع في هذا الصدد الاضطلاعَ باستثمارات محددة الأهداف لكفالة الإسكان الميسور التكلفة والمناسب ومواصلةَ الاستثمار من أجل تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة في هذه القطاعات بحلول عام 2030؛

17 - ***تشدد*** على أن القطاع الخاص يمكن أن يساهم في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030[2] بطرق عديدة، منها تطبيق الحلول الإبداعية والابتكارية لإيجاد حلول لتحديات التنمية المستدامة، ومواءمة نماذج أعماله التجارية مع أهداف التنمية المستدامة، ودعم جهود القطاع العام في مجالات منها الحد من مخاطر الكوارث والعمل المناخي وتنمية المهارات، وفقا للخطط والسياسات الوطنية؛

18 - ***ترحب*** بالاهتمام المتزايد بين المستثمرين بأخذ مسائل الاستدامة في الاعتبار في قراراتهم الاستثمارية، ولكنها تقر بأن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتحليل ورصد وقياس إسهام هذا الاهتمام في بلوغ أهداف التنمية المستدامة وزيادة أثره الإنمائي الإيجابي إلى أقصى حد ممكن؛

19 - ***تقر*** بأن الحدّ من مخاطر الكوارث، على النحو المبين في إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[3]، استثمارٌ فعال من حيث التكلفة في منع وقوع خسائر مستقبلية، وتشجع الدول الأعضاء على وضع معايير وأنظمة لاستثمارات القطاعين العام والخاص المراعية لمخاطر الكوارث وعلى كفالة أن تتضمن المشاريع التي لا تزال قيد التنفيذ والمشاريع المقبولة مصرفياً تقييمات لمخاطر الكوارث؛

20 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة بطريقة مبتكرة ومتكاملة وشفافة ومنصفة وشاملة للجميع، الأمر الذي يتطلب استثمارا كافيا ومستداما ويمكن التنبؤ به من خلال القطاعين العام والخاص على السواء؛

21 - ***تدعو*** جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى استطلاع إمكانية وضع عوامل الاستدامة في الاعتبار في تقييم الجدارة الائتمانية وإلى تعزيز أسواق الائتمان لتشجيع نمو المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، خاصة تلك المملوكة لنساء؛

---

(2) القرار 1/70.

(3) القرار 283/69، المرفق الثاني.

22 - ***تسلم*** بتنامي الزخم الذي يولِّده الاستثمار والتمويل المستدامان، وتدعو الشركات الخاصة إلى اعتماد ممارسات مستدامة تعزز القيمة في الأجل الطويل؛

23 - ***تقر*** مع القلق الشديد بالأثر الاقتصادي المدمر لجائحة كوفيد-19، الذي يقوض قدرة البلدان على تنفيذ أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويهدد بزوال التقدم المحرز مؤخرا في تعزيز الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وتشير إلى دور الشراكات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة، بما في ذلك مع القطاعين العام والخاص، في تعزيز الاستثمار الاستراتيجي في أهداف التنمية المستدامة، وخاصة في المجالات التي يمكن أن تسهم إسهاما أكبر في مكافحة جائحة كوفيد-19 وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية، بطرق منها اعتماد التمويل المبتكر في مجالات منها نظم الرعاية الصحية، بما في ذلك التغطية الصحية الشاملة؛ والأمن الغذائي، بما في ذلك الإنتاج الزراعي والغذائي وسلاسل الإمداد المتصلة به؛ والربط الرقمي؛ وخلق فرص العمل؛ وتطوير البنية التحتية المستدامة ونمو الإنتاجية؛ وكذلك ضمان اتباع نهج يراعي البيئة في عملية التعافي من جائحة كوفيد-19 ومواجهة النقص في الاستثمار الذي تستتبعه الجائحة؛ وتحيط علما بإجراءات السياسة العامة التي اقترحها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في خطة عمله الرامية إلى تيسير ضخ "دفعة كبيرة" من استثمارات القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة، على النحو الوارد في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020: الإنتاج الدولي بعد الجائحة، وتهيب بجميع الجهات صاحبة المصلحة إلى التعاون من أجل تعزيز القدرة على الصمود والاستدامة في سلاسل الإمداد العالمية وتعزيز الاستثمار الدولي، بسبل منها مواءمة الاستثمارات مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتشجع على التعاون لتسهيل سفر الأشخاص عبر الحدود لأغراض أساسية، دون تقويض الجهود الرامية إلى منع انتشار الفيروس؛

24 - ***تشدد*** على ضرورة تقييم المبادرات العامة والخاصة لقياس أثر الاستثمار في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها، وتبيان الثغرات المحتملة؛

25 - ***ترحب*** في هذا الصدد بالطلب الوارد في الوثيقة الختامية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2019 والموجّه إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية بأن تواصل تحليلها لأثر مساهمة استثمارات القطاع الخاص وأدواته في بلوغ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي ومعايير قياس تلك المساهمة[4]، وتشجع توفير الدعم الدولي للدول الأعضاء، حسب ظروفها وأولوياتها الوطنية، لتمكينها من القيام من تلقاء نفسها بوضع أدوات عملية لقياس مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني ولجمع بيانات حسنة التوقيت وموثوقة عن هذه المساهمة، حسب الاقتضاء؛

26 - ***تشدد*** على أن التمويل العام الدولي يؤدي دورا هاما في تكميل الجهود التي تبذلها البلدان من أجل حشد الموارد العامة على الصعيد المحلي وعلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية تساعد الدول النامية، باعتبارها مصدرا حيويا لتمويل التنمية، على تأمين موارد حكومية كافية للاستثمار في القطاعات التي يمكن أن تعجِّل بتنفيذ ما تطمح إليه خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من تحوّل، وتلاحظ في هذا الصدد ضرورة تكثيف الجهود للوفاء بالالتزامات الخاصة بكل جهة مع تركيز الموارد المقدمة بأكثر الشروط يسراً على من هم أشد احتياجا وأقل قدرة على حشد موارد أخرى؛

(4) انظر E/FFDF/2019/3.

27 - ***تلاحظ*** ما ينطوي عليه التمويل المختلط من إمكانات، بما في ذلك قدرته على حشد أو تسخير أو حفز التمويل الإضافي، وتؤكد ضرورة أن تكون المشاريع متماشيةً مع الأولويات الوطنية وأن يكون لها أثر إنمائي طويل الأمد وأن تصبّ في المصلحة العامة، مع التسليم في الوقت نفسه بأن أنواع التمويل التي يمكن أن تمثل طريقة التمويل الأكثر فعالية تختلف باختلاف مجالات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة؛

28 - ***تشجع*** الدول الأعضاء على تعزيز مشاركة المساهمين والمستهلكين التي يمكن بدورها أن تشجع الشركات على مراعاة أفضليات المستهلك لاستدامة المنتَج؛

29 - ***تهيب*** بالشركاء في التنمية أن يواصلوا دعم الجهود الرامية إلى تعزيز أطر السياسات لتحفيز تمويل الاستثمار الإنتاجي، بما في ذلك بناء القدرات على الحصول على التمويل المتاح، ولا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، ومع الأخذ في الاعتبار التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل؛

30 - ***تلاحظ*** مقترحات السياسة العامة التي قدمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقريره عن *الاستثمار العالمي لعام 2021: الاستثمار في التعافي المستدام*، ولا سيما خطة عمل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، التي تهدف إلى تعبئة التمويل وتوجيهه نحو التنمية المستدامة وتعظيم أثره الإيجابي في الأجل الطويل وشموليته، وتدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى العمل بالتعاون مع الجهات المتعددة صاحبة المصلحة على مساعدة البلدان النامية في الاستفادة من التوصيات الواردة في التقرير، وتشجع الدول والشركاء في التنمية والقطاع الخاص على الاستثمار في التنمية التكنولوجية، وإقامة سلاسل إمداد أكثر قدرة على الصمود، وزيادة القدرة الإنتاجية والتنويع الاقتصادي في البلدان النامية، وتبادل ونقل التكنولوجيا والدراية على أساس شروط متفق عليها بشكل متبادل وتحسين بيئة الاستثمار المحلي من أجل تيسير الإنتاج الواسع النطاق، ولا سيما إنتاج اللقاحات والعلاجات والمعدات الطبية المأمونة وذات النوعية الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة، وتعزيز إيجاد فرص العمل، وتوفير التدريب الكافي وبناء القدرات وتكوين الثروة، وزيادة الاستثمار في بنى تحتية ذات نوعية جيدة ويعول عليها ومستدامة وقادرة على الصمود، وزيادة جميع عناصر التمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والتمويل من القطاع الخاص المحلي والدولي، وتعبئة الموارد المحلية، والتجارة؛

31 - ***تشدد*** على الحاجة إلى المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات من أجل تشجيع الاستثمار وتطوير المشاريع التي لا تزال قيد التنفيذ وإنشاء المشاريع المقبولة مصرفياً، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية؛

32 - ***تهيب*** بمنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة أن تدعم بناء قدرات البلدان النامية في مساعيها إلى سد ثغرات الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما على مستوى البرامج القطرية، فيما يتعلق بكيفية استخدام التمويل العام لتسخير الاستثمار الخاص من أجل تنفيذ المشاريع التي تساعد على تحقيق التنمية المستدامة؛

33 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتزويد الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين بمعلومات عن تنفيذ هذا القرار تستند إلى بحوثهما الجارية وتورد في فرع مكرس لها في *تقرير الاستثمار العالمي*، مع التركيز بشكل خاص على سبل التغلب

على آثار جائحة كوفيد-19 على تعزيز الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة، وإيراد توصيات محددة، بما في ذلك عن القطاعات الاستراتيجية للاستثمار من أجل تنفيذ خطة عام 2030، وتتطلع إلى مواصلة النظر في هذه المسائل في التقارير المقبلة لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية؛

34 - ***تقرر*** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والسبعين، في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، البند الفرعي المعنون "تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة".

الجلسة العامة 54
17 كانون الأول/ديسمبر 2021